

الحكاية يناقش انتحار طالبة العريش ويدعو لتنازل هيئة المجتمعات العمرانية عن أموال صفقة رأس الحكمة بالدولار للبنك المركزى وإعلان حكومى عن قرب توحيد سعر الصرف فى السوق ويكشف استمرار انقطاع الكهرباء بعد رمضان وبيع شركة وطنية



مضامين الفقرة الأولى: وفاة طالبة العريش

أشار الإعلامى إلى وفاة طالبة فى جامعة العريش بمحافظة شمال سيناء نيرة ضجة كبيرة بعد تعرضها للابتزاز من قبل زميلة هددتها بنشر صور خاصة التقطت لها جلسة. وانتقد جامعة العريش بسبب تعاملها مع واقعة طالبة نيرة صلاح التى توفيت قبل أيام، وقيل إنها انتحرت بعد تعرضها لابتزاز إلكترونى. وقال إن الجامعة كان عليها التحرك منذ البداية، معقباً: «حتى لو الجامعة انتحرت بالسواد بكرة ولا له لازمة». وأضاف أنه لم يكن لائقاً التعامل بطريقة الموظفين الذين لا يرغبون فى إثارة بلبلة، متابِعاً: «لا نريد دوشة لسمعة الجامعة طلب شوف سمعة الجامعة بقت إيه الآن». وشدد على أن الجامعة كان عليها أن تتصدى منذ البداية، وتقف بجانب طالبة، وألا تسمح بحدوث أى تجاوز، موضحاً أن الجامعة لو كانت اتخذت هذه الإجراءات لكانت قد لاقت استحساناً. وأشار إلى أن الداخلية أوقفت والد البنت التى تهدد طالبة الراحلة نيرة وهو ضابط برتبة رائد.

وقال: «بقالنا كام يوم نعيش فى هذه القصة، والجامعة الموقرة التى تنتمى لها طالبة لم تخرج بيان نعي حتى». وأضاف: «الجامعة لم تنزل بيان عن سبب وطريقة وفاة نيرة، الجامعة عندها حالة رعشة ورعب وخوف شديد وفى بنت مينة وطلبة متحفظ عليها». وهاجم تعامل جامعة العريش مع واقعة طالبة نيرة صلاح، قائلاً: «الجامعة ولا هي هنا، تصرف غير تربوي وغير رحيم وغير مسؤول، دي بنتك، بعث حد يمشي فى جنازتها طيب! نحن فى انتظار بيان من النيابة العامة بشأن الواقعة لفهم حقيقة ما حدث».

وقال أحمد سلامة محامى أسرة طالبة العريش نيرة صلاح، إن النيابة العامة أخذت أقوال أسرة الفتاة الراحلة. وأضاف أن القضية تحظى باهتمام الجميع وعلى كل المستويات. وذكر أن النيابة العامة تتعامل بنزاهة مع هذا الملف، وردّ على الرواية المتداولة بأن طالبة انتحرت بحبة الغلة، قائلاً إن ترويج هذا الأمر جاء قياساً بأن أغلب حوادث الانتحار الشائعة مرتبطة بهذه الحبة. وتابع: «الله أعلم إن كانت أخذت حبة الغلة أم وضعت لها»، كما كشف أن قطعة شربت من نفس الكوب الذى شربت منه نيرة، وتوفيت فى الحال.

وقال محمد الزعبي عم طالبة العريش نيرة صلاح، إن أسرة الفتاة تطالب بتشريح الجثة لبيان السبب الحقيقي لوفاة نيرة. وأضاف أن المستشفى أبلغهم بأن ابنتهم توفيت منتحرة، لكنّها تابع: «نيرة ماتت بالسم وهي صائمة أكيد وضع لها حاجة في العصور». وأشار إلى أن التقرير ينص على أنها تعرضت لهبوط حاد في الدورة الدموية دون أن يتضمن أي تفاصيل أخرى. وشدد على أن أسرة الطالبة الراحلة تتمسك بمعرفة كل التفاصيل والمعلومات عما حدث لابنتهم.

وكشف إيهاب ثروت أحد جيران نيرة: «البنيت كلمت والدتها وقالت لها أنا خارجة مع صاحبتني شروق وأصحاب غيرها وبعدها البنيت وهي بتكلم والدتها فضلت ترجع ووقلت السكة». وتابع: «دكتورة كلمت والدة نيرة وقالت لها ألحقي بنتك ولما راحوا كانت البنيت توفت وقالوا هبوط حاد في الدورة الدموية، وبعد دفن نيرة لقينا في محادثات متعلقة بجروب الدفعة تنزل على منصات التواصل الاجتماعي فبدأنا نأخذ بالناس من تليفون شروق ونشوفه لقينا المحادثات التي فيها التهديد والتنمر ورسائل اعتذار من نيرة لشروق».

مضامين الفقرة الثانية: تحريك سعر الصرف

قال المستشار محمد الحمصاني المتحدث باسم مجلس الوزراء، إنه يتم العمل على توحيد سعر الصرف في الفترة المقبلة. وأضاف أن هناك تنسيقاً بين الحكومة والبنك المركزي لضبط سعر الصرف. وأوضح أن اتخاذ قرار بتعديل سعر الصرف هو جزء من السياسة النقدية، وهو من اختصاص البنك المركزي، لافتاً إلى عمل الحكومة على توفير النقد الأجنبي بما يُمكن البنك المركزي من ضبط سعر الصرف. وذكر أن الحصيلة الدوائية التي توفرت من خلال صفقة رأس الحكمة، تمكّن الدولة من ضبط سعر الصرف وتوحيده، موضحاً أن جهود الدولة تنصب حالياً على ضبط سعر الصرف وخفض التضخم.

وعقب الإعلامي عمرو أديب: «كلمة توحيد دي ببقى في تحريك لسعر الصرف»، ومن ناحيته قال المتحدث باسم مجلس الوزراء، إن هذا القرار من شأن البنك المركزي فقط.

وأكد الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادي أن الدولة يجب ان تقلل اعتمادها على المكون الدولارى بشكل تدريجي. وقال: «كنت أترأس وحدة للتنبؤ بسعر الصرف وكان لدينا نماذج قياسية وكنا نتنبأ بسعر السوق السوادى؛ ما يحدد سعر الصرف هو السوق والسوق يحدد بسبب الاعتماد الدولارى المغالى فيه». وأضاف: «من ناحية الاقتصاد الحقيقى نحتاج إلى تقليل الاعتماد على المكون الدولارى؛ مرونتنا فى التقليل ليست كبيرة لأن 75% من الاحتياجات هي مستلزمات إنتاج وسلع أساسية، ولكن يجب ان يحدث الموضوع تدريجياً؛ احتياجاتنا هذا العام يصل إلى 140 مليار دولار».

وتابع: «البنك المركزي يتمتع باستقلالية ويجب أن يتخلص من هيمنة المالية العامة الموجودة في كثير من الدول النامية وحتى يتحرك البنك المركزي يجب أن تكون الحصيلة الدوائية التي دخلت لمصر موجودة تحت تصرفه؛ سيكون هناك تضخم حال تحرك ولكن يجب أن يقوم بزيادة التشديد النقدي وهو ليس زيادة سعر الفائدة فقط».

وأوضح: «النماذج التي نتحدث عنها بشأن سعر الصرف تعرف السعر الذي يحقق التوازن ولكن هذا السعر يمكن أن يكون فيه هامش خطأ لأننا توقفنا كثيراً أمام سعر صرف جامد؛ لا بد أن تقوم الدولة بمرونة في سعر الصرف ولكن لن تستدام دون سياسات مجمعة ليس لدينا رفاهية أن نربط سعر الصرف لدينا تسعيرة بسعر 30 جنيه ولكن هل يجده أحد بهذا السعر؟».

وأكمل: «نحن في حاجة للمبلغ الدولارى لإنجاز أمور معينة أهمها سداد الالتزامات الدوائية وفك أسر الواردات التي اثرت سلباً على المعروض السلعي وتسببت في موجات تضخمية مضاعفة ونحن في حاجة لأن نوفر للبنك المركزي القدرة على استخدام أموال صفقة رأس الحكمة ويجب أن تتنازل هيئة المجتمعات العمرانية عن المبلغ للبنك المركزي وتحصل على مقابلها بالجنيه المصري». وقال: «الحصيلة الدوائية في الأجل القصير يجب أن تكون في يد البنك المركزي لكي يستخدم الحصيلة بشكل أولي لحلحلة الأمور ولكن نحتاج إلى زيادة الاستثمارات واستدامتها؛ ونحتاج إلى استخدام الحصيلة أيضاً في عمل سعر مرن للصرف».

وأكد الدكتور حسن الصادي رئيس قسم التمويل والاستثمار بكلية التجارة جامعة القاهرة أن تحريك سعر الجنيه مقابل الدولار لن يؤدي إلى القضاء على السوق الموازي. وقال: «إذا كان الكل يظن أن عملية التحريك سوف توحّد سعر الصرف بين السوق الموازي والسوق الرسمي فلن يحدث؛ كما قلنا في السابق أن لدينا سوق شرعي وسوق غير شرعي في التعامل مع العملة». وأضاف: «سوق المخدرات والسلاح والرشاوي يلي احتياجاته من السوق الموازي ولن يستطيع أن يأتي من البنك لتلبية احتياجاته وطوال الوقت يحصل على احتياجاته بزيادة 15% إلى 20% من سعر العملة في البنك».

وتابع: «لو حركنا سعر الصرف في البنك إلى 35 إلى 38 جنيه سوف يكون السعر في السوق الموازي 45 إلى 48 جنيه، الرأي قد يكون غريب على أذان كثير من الاقتصاديين وأنا واحد منهم الانفصال التام والجموح الذي حدث في سعر الصرف كان جزء كبير منه منذ إلغاء الدولار الجمركي الذي كنا نوفر

به الاحتياجات الضرورية للاقتصاد المصري».

وواصل: «كان لدينا سعر الدولار الجمركي وسعر آخر يزيد داخل الجهاز المصري وكان يحقق استقرار سعر الصرف ولكن حين ألغينا الدولار الجمركي وركضنا خلف السوق نتيجة تدخلات صندوق النقد الدولي والروشتة الفاشلة التي يعطيها لكافة الاقتصادات، لست مع تعويم الجنيه بأي شكل من الأشكال».

وأوضح: «سعر الصرف يتحدد حين أعرف ما هو أفضل سعر صرف للاقتصاد المصري، ما هو أفضل سعر صرف يزيد الصادرات ويقلل الواردات وكم هو سعر الصرف الذي يزيد العمالة ويقلل البطالة، أنا مع مرونة سعر الصرف التي تخدم الاقتصاد المصري».

وذكر: «ما هو الرقم الذي يخلق التوازن بين العوامل المختلفة في السوق والتي تؤثر على سعر العملة وبين التضخم وسعر الفائدة والبطاقة والصادرات والسياحة والحج والعمرة؛ هل أدخل أي حد هذه العوامل وحدد سعر الصرف المناسب». وقال: «رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب قال يمكن أن نقوم بتعويم الجنيه على سعر 65 جنية وبعد أسبوع قال إن السعر الأمثل هو 35 إلى 38 جنية».

مضامين الفقرة الثالثة: انقطاع الكهرباء

قال المستشار محمد الحمصاني المتحدث باسم مجلس الوزراء، إنه ستم العودة لتخفيف أحمال الكهرباء بعد شهر رمضان الكريم. وأضاف أن الدولة حريصة على الوصول لمرحلة يتم خلالها التوقف عن تخفيف أحمال الكهرباء. وأوضح أن هناك استهلاكاً متزايداً للكهرباء في ظل التوسع العمراني والمشروعات الكبرى التي يتم تنفيذها، ذكراً أن أغلب كميات الوقود المستخدمة في المحطات مستوردة. ولفت إلى حرص الدولة على توفير هذه الاحتياجات لكنه وصفها بأنها متزايدة. وعقب المذيع قائلاً: «جالنا 10 مليار دولار ليه نرجع لتخفيف الأحمال بعد شهر رمضان».

وتحدث الحمصاني عن إمكانية استغلال الحصيلة الدولارية جراء صفقة رأس الحكمة، في وقف تخفيف الأحمال، قائلاً إن الإدارة المثلى للحصيلة الدولارية هي وضع الأولويات والتي من بينها الكهرباء. وأشار إلى استمرار تخفيف الأحمال بعد رمضان حتى الوصول إلى توفر الوقود اللازم والموارد المالية المناسبة التي تمكن الدولة من وقف هذه الخطوة، متابعا: «إذا توفرت القدرة على تقليل مدة تخفيف الأحمال ستتخذ الدولة هذا الإجراء».

مضامين الفقرة الرابعة: بيع شركة وطنية

قال المستشار محمد الحمصاني المتحدث باسم مجلس الوزراء، إن الدولة تعمل على خصخصة عدد من الشركات التابعة للقوات المسلحة. وأضاف أن هناك إجراءات تتخذ في هذا الشأن بدءاً من دراسة الشركات المتقدمة، ثم تلقي العروض من الشركات الراغبة في الاستحواذ، وإجراء الدراسات المالية والفنية ثم الاستقرار على أفضل العروض. وأوضح أنه يتم في المرحلة الحالية دراسة العروض المقدمة لشركة وطنية، لافتاً إلى إجراء دراسة متأنية للجوانب المالية والفنية لكل عرض يتم تقديمه. ولفت إلى أن الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، عقد اجتماعاً مؤخراً، استعرض هذه العروض، ووجه بالاستمرار في إجراء دراسة متأنية لها.

ونوه بأنه سيتم إنهاء الطرح في الفترة المقبلة، مشدداً على أن الحكومة تحرص على إجراء دراسة متأنية لأي عملية تخارج، ضمن العمليات التي تهدف إلى تعظيم موارد الدولة وحسن إدارتها. وأفاد بأنه يتم إعطاء الجهات المعنية، الوقت الكافي لإجراء الدراسات اللازمة، مشدداً على أن الدولة مهتمة بتعزيز دور القطاع الخاص.

مضامين الفقرة الخامسة: أسعار السلع

قال المستشار محمد الحمصاني المتحدث باسم مجلس الوزراء، إن الحصيلة الدولارية التي توفرها صفقة رأس الحكمة، ستساعد الحكومة في توفير سيولة دولارية بما يضبط سعر الصرف. وأضاف أن هذه السيولة تساعد الحكومة على استيفاء الاحتياجات الأساسية من السلع الأساسية والأدوية والأعلاف ومدخلات الإنتاج. وأوضح أن أسعار بعض السلع سجلت انخفاضاً بعد صفقة رأس الحكمة على ضوء انخفاض الدولار في السوق الموازية خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى الحصيلة الدولارية تستخدمها الحكومة في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين. ولفت إلى استمرار الحكومة في ترشيد الإنفاق والإصلاح الاقتصادي بغض النظر عن صفقة رأس الحكمة والحصيلة الدولارية التي ضحتها. ونوه بأن الفترة المقبلة ستشهد تركيزاً في الخطة الاستثمارية على قطاعات تحظى بالأولوية للمواطنين مثل الصحة والتعليم ومشروعات مبادرة حياة كريمة.

مضامين الفقرة السادسة: وفاة الموسيقار حلمي بكر

نعى الإعلامي عمرو أديب، الموسيقار حلمي بكر الذي وافته المنية مساء الجمعة، بعد صراع مع المرض. وقال إن الفن المصري والعربي فقد أحد أهم الملحنين، وهو الفنان حلمي بكر الذي توفي عن عمر ناهز 88 عاماً. وأضاف أن عبقرية حلمي بكر تتجلى في الأعمال الفنية التي قدمها على مدار تاريخه، موضحاً أن الفنان الراحل كان ملحناً أستاذاً، وهو الذي امتحن الكثير من المغنين الموجودين على الساحة. وأشار إلى أن حياة حلمي بكر كانت مليئة بالأحداث، مع خوضه معارك فنية واجتماعية، وقد امتدت حتى أيامه الأخيرة. وشدد على أن حلمي بكر من القامات الموسيقية التي لا يمكن لأحد أن ينكرها أو يتجاهلها بأي حال من الأحوال، موجهاً التعازي لعائلته ولكل الوسط الفني. وقال: «الذي يربيني شخصياً أن الشخص يكون ملاء السمع والبصر وتكون نهايته مؤلمة».

وقال فتحي بكر شقيق الموسيقار الراحل حلمي بكر الذي وافته المنية مساء الجمعة، إن جثمان شقيقه موجود في مستشفى لا توجد به تلاجع لحفظ الموتى. وأضاف أنه حاول نقل جثمان شقيقه إلى منزله حتى يتم الدفن، وطلب استصدار تصريح الدفن وشهادة الوفاة، فأبلغه طبيب المستشفى أنه تم تحريرهما بالفعل وتسليمهما إلى زوجته. وأشار إلى أن أرملة بكر ترفض منحه أصل شهادة الوفاة وتصريح الدفن، موضحاً أن المشكلة لم يتم حلها. وناشد الدولة بالتدخل من أجل وضع جثمانه في تلاجع لحفظ الموتى حتى وصول ابنه خلال الساعات المقبلة من الولايات المتحدة، لافتاً إلى أن أرملة بكر لم تقدم أي سبب لرفضها تسليم الأوراق.

وكشف هشام شوقي وكيل وزارة الصحة بمحافظة الشرقية، عن تفاصيل الساعات الأخيرة في حياة الموسيقار حلمي بكر الذي وافته المنية مساء الجمعة. وقال إنه تم إرسال سيارة مخصصة لمعاينة حالة حلمي بكر مساء الخميس، وتبين أن هناك حالة لنقله لمستشفى كفر صقر. وأضاف أن أسرة بكر رفضت نقله للمستشفى، موضحاً أنه تم صباح الجمعة، إرسال سيارة إسعاف للمنزل لنقله حتى تحقق ذلك بالفعل. وأشار إلى أن أسرة بكر أصرت على نقله إلى مستشفى خاص وهو ما جرى عند الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

ولفت إلى أن مدير الإدارة الصحي تواصل مع الأسرة على مدار الساعات الأخيرة لحلمي بكر، موضحاً أنه جرى التنسيق مع المستشفى الخاص الذي نُقل إليه وصدر تصريح الدفن وشهادة الوفاة وتم تسليمهما للزوجة. ونوه بأن هناك سيارة جاهزة لنقل جثمان بكر إلى تلاجع حفظ الموتى في مستشفى كفر صقر نظراً لأن المستشفى الذي يوجد به حالياً لا توجد به «تلاجع». ونوه بأنهم في انتظار حل الخلاف الأسري القائم حالياً حتى يتسنى نقل جثمان بكر إلى تلاجع مستشفى كفر صقر.

وقال الفنان مصطفى كامل نقيب الموسيقيين، باكياً: «فوجئت منذ ثلاثة أشهر، بوجود القامة الكبيرة حلمي بكر، في غرفة في دور ثالث، وكلنا في النقابة تحدثنا وقلنا: "هاتوا لنا الأستاذ حلمي"، فطلعت علينا سيدة من عائلته لا أريد أن أذكر اسمها تقول إنه لا يريد أن يعالج في مستشفيات النقابة، رغم أن النقابة متعاقدة مع أهم وأكبر المستشفيات في مصر ومنها مستشفيات القوات المسلحة». وأكد أن النقابة ستتخذ الإجراءات القانونية ضد الشخصيات التي رفضت علاجه، قائلاً منذ يومين تحدثت مع الفنانة نادية مصطفى وابنه هشام، وهناك رسائل صوتية لا بد أن تحقق فيها الجهات المسؤولة. وأضاف: «ربنا ينتقم من اللي عمل في الراحل ده كدة في آخر أيامه، أنا مش عارف اتكلم».